الأمم المتحدة
S/RES/2243 (2015)



Distr.: General
14 October 2015

القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٥٣٤ المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

إنّ مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما قراراته ٢١٨٠ (٢٠١٤)، و ٢١١٩ (٢٠١٣)، و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يسلم بأن هايتي قد اتخذت خلال العام الماضي خطوات هامة نحو تحقيق الاستقرار، مما مهد الطريق لإتمام الانتخابات التشريعية وعقد الانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية والبلدية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥،

وإذ يرحب بتنظيم الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥ في بيئة سلمية نسبيا، وإذ يقر بالخطوات التي اتخذتها المؤسسات الهايتية من أجل اتخاذ تدابير تصحيحية لمعالجة المخالفات وتحسين الجولات المقبلة من الانتخابات،

وإذ يشير إلى أهمية أن تعمل حكومة هايتي والمجلس الانتخابي والأحزاب السياسية على كفالة تنظيم الجولات المقبلة من الانتخابات بطريقة حرّة ونزيهة وسلمية وديمقراطية، ووفقا لقانون الانتخابات،

وإذ يسلم بأن الحالة الأمنية العامة ظلت مستقرة إجمالاً مع بعض التحسن منذ اتخاذ المجلس قراره ٢١٨٠ (٢٠١٤)،



15-17845 (A)


وإذ يسلم بأهمية اتخاذ القرارات المتصلة بالأمن والمتعلقة بمستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على نحو يراعي الأوضاع القائمة، وإذ يشير إلى وقوع حوادث عنف متفرقة خلال الجولة الأولى من الانتخابات في حين لم تشهد المقاطعات التي انسحب منها العنصر العسكري تفاقماً في مستويات انعدام الأمن أو العنف،

وإذ يقر بالدور الهام الذي تضطلع به البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يثني على البعثة لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة تهيئة بيئة آمنة ومستقرة، وإذ يعرب عن امتنانه لأفراد البعثة ولبلدانهم، وإذ يعرب عن تقديره لـمَن أصيبوا ومَن قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم؛ وإذ يشيد أيضا بالطائفة الواسعة من جهود إعادة الإعمار في هايتي وبوحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة لما أنجزته من أعمال ناجحة،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز النظام القضائي ونظام السجون في هايتي من أجل دعم القطاع الأمني في هايتي ليكون على قدر أكبر من التكامل والترابط، وإذ ينوه بالتزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وبإحراز المزيد من التقدم في إصلاح القطاع الأمني، وإذ يشجع السلطات الهايتية على مواصلة بذل جهودها في ذلك الصدد،

وإذ يقر أيضا بالطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، وإذ يؤكد مجددا أن أوجه التقدم المطرد التي تُحرز في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية، والتنمية، بما في ذلك مكافحة البطالة والفقر، يعزز بعضها بعضاً، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات، وفقا لأولويات الحكومة،

وإذ يكرر تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الشرطة الوطنية الهايتية في كفالة أمن هايتي واستقرارها؛ وإذ يرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتأهيلها مهنياً وإصلاحها؛ وإذ يلاحظ التقدم الجزئي المحرز في تنفيذ خطة السنوات الخمس ٢٠١٢-٢٠١٦ لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، ويؤكد من جديد أهمية الاستمرار في دعمها، ولا سيما في مجالي الاستقدام والاستبقاء،

وإذ يشدد على أهمية توفير التمويل الكافي للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز قدراتها اللوجستية والإدارية والعملياتية، وإذ يشجع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم المقدم من المجتمع الدولي لضمان توفير الأمن الكافي للشعب الهايتي، وإذ يهيب بجميع الشركاء الدوليين أن يعززوا التنسيق بينهم في هذا الصدد،

وإذ يقر بالخطوات التي اتخذها المجلس الأعلى للقضاء، بما في ذلك التعيينات الهامة التي تمت في عام ٢٠١٥ وساهمت في تعزيز قدراته واعتمادُ المجلس نظامه الداخلي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، من أجل تنفيذ ولايته والنهوض بتعزيز استقلال القضاء، وإذ يعرب عن الحاجة إلى مواصلة معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي لا تزال قائمة في نظام السجون مثل الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون بالنزلاء والأوضاع اللاإنسانية،

وإذ يلاحظ مع القلق أن الحالة الإنسانية في هايتي قد تدهورت بدرجة كبيرة منذ تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الصادر في آذار/مارس ٢٠١٥ مشيرا في الوقت نفسه إلى أن انخفاض التمويل قد حدّ من قدرة منظومة الأمم المتحدة وشركائها على مواجهة التحديات المتعددة بشكل مناسب،

وإذ يلاحظ مع القلق أن انعدام الأمن الغذائي، الناشئ عن الجفاف وما ترتب عليه من انخفاض في المحصول خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، يمكن أن يؤثر على الحالة الإنسانية والاستقرار،

وإذ يعترف بأنه وإن كان قد تحقق قدر مهم من التقدم، فإن هايتي لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة في ظل وجود حوالي ٦٠ ٨٠١ من المشردين داخليا الذين يعيشون في ما تبقى من المواقع في ظروف تتسم بسوء التغذية والتفاوت في فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وهي ظروف تؤثر بوجه خاص في النساء والأطفال ويجب مواصلة السعي لتحسينها، وإذ يؤكد أنه لم يعد هناك تمويل متوافر لتقديم الخدمات الأساسية و إعانات الانتقال إلى مَن تبقوا من المشردين داخليا،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي من أجل مكافحة وباء الكوليرا والقضاء عليه، وبالتقدم المحرز في الحد من الإصابات بالكوليرا في هايتي، وإذ يحث فريق الأمم المتحدة القطري على أن يواصل، بالتنسيق مع غيره من الجهات الفاعلة المعنية، تقديم الدعم إلى حكومة هايتي في معالجة مواطن الضعف الهيكلية، وبخاصة في شبكات المياه والصرف الصحي، وإذ يبرز أهمية تعزيز المؤسسات الصحية الوطنية في هايتي، وإذ يدرك ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمكافحة الكوليرا بوسائل منها مبادرة الأمين العام لدعم الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا؛ وإذ يشدد على أهمية تقديم الدعم الكافي والمستمر مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير الاستجابات الطبية السريعة والمحددة الهدف في حالات تفشي الوباء بهدف الحدّ من خطره، وإذ يشير إلى زيارة الأمين العام لهايتي في تموز/يوليه ٢٠١٤، وإذ يحيط علما بأن الأمين العام قام، في جملة أنشطة أخرى وبمشاركة رئيس الوزراء السابق،

بإطلاق ”حملة تعميم مرافق الصرف الصحي“ كمبادرة رئيسية لمكافحة الكوليرا وإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالقضاء على الكوليرا،

وإذ يرحب بعقد اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالقضاء على الكوليرا أول اجتماع لها منذ تغيير الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، برئاسة كل من رئيس الوزراء إيفانز بول والممثلة الخاصة للأمين العام ساندرا أونوري، وإذ يلاحظ أن الازدياد في حالات الإصابة بالكوليرا المبلغ عنه في نهاية عام ٢٠١٤ وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥ بدأ في الانحسار في أيار/مايو حسب الشواهد، وإن كانت الحالة لا تزال مثيرة للقلق في مقاطعات الغرب والوسط وأرتيبونيت والشمال التي تفوق حصتُها من العدد الإجمالي للحالات المسجلة في الفترة بين آذار/مارس وآب/أغسطس ٢٠١٥ نسبة ٨٠ في المائة،

وإذ يؤكد أن تحقيق التقدم في مجال إعادة إعمار هايتي، وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، بما في ذلك عن طريق تقديم مساعدة إنمائية دولية فعالة ومنسقة وجديرة بالثناء وزيادة قدرة المؤسسات الهايتية على الاستفادة من هذه المساعدة، أمرٌ حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم والمستدام، وإذ يؤكد مجددا ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك بذل جهود تضطلع فيها حكومة هايتي بدور رائد للحدّ من مخاطر الكوارث والتأهب لها على نحو يعالج ما يعانيه البلد من ضعف بالغ في مواجهة الكوارث الطبيعية،

وإذ يرحب بمواصلة تطوير إطار تنسيق المعونة الخارجية التابع لحكومة هايتي باعتباره آليتها ومحفلها المفضل للتنسيق بين الجهات المانحة دعماً للأولويات الإنمائية لحكومة هايتي، وإذ يرحب أيضا بزيادة البرمجة المشتركة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي بما يتمشى ويتسق مع الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي تدعمه الحكومة، وإذ يرحب أيضا بالالتزام بالمواءمة بشكل أفضل بين المساعدة الدولية والأولويات الوطنية وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة المتبادلة، فضلا عن الحاجة إلى مزيد من التنسيق،

وإذ يرحب باستعراض وتنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل بين فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي اللذين تُوّجا بتوقيع الإطار المنقح في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥، وهو الإطار الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف عناصر وجود الأمم المتحدة في هايتي ويمكّن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من تحديد مجالات بعينها لتعزيز التعاون، رهنا بتوافر موارد مالية إضافية،

وإذ يحث الجهات المانحة على استكمال الوفاء بتعهداتها، تحقيقاً لأهداف منها المساعدة على تعزيز وصول أشد الفئات ضعفا إلى الخدمات والوظائف، وإذ يشدد على مسؤولية حكومة هايتي عن توفير توجيهات واضحة للجهات المانحة بشأن أولوياتها وعن تيسير تقديم المساعدة إلى مَنْ هم في أمَس الحاجة إليها،

وإذ يؤكد على دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي، وإذ يدعو البعثة إلى أن تواصل العمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية،

وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لتسيير الدوريات وتعزيز وجودها وتواصلها المباشر مع السكان؛ وإذ ينوّه بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة، بالتنسيق الوثيق مع لجان المخيمات، في مجال الشرطة المجتمعية في مواقع المشردين داخليا، وإذ يرحب بتواصلها مع السكان،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ لأن العنف الجنسي والجنساني، لا سيما العنف ضد النساء والأطفال، يظل مشكلة خطيرة، وبخاصة في الأحياء المهمشة من بورت - أو - برانس وفي ما تبقى من مواقع المشردين داخليا والمناطق النائية من البلد،

وإذ يقر بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان علاوة على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال، والتقيد بالأصول القانونية الواجبة ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني والقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة هي أمور جوهرية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي، بما في ذلك سبل اللجوء إلى العدالة،

وإذ يعيد تأكيد سلطة الممثلة الخاصة للأمين العام في تنسيق وتصريف جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي، وإذ يعيد أيضا تأكيد دعمه للدور الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام في كفالة التنسيق والتعاون على الوجه الأمثل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالجوانب المترابطة من ولايتيهما، وبخاصة في إطار خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام S/2015/667 المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥،

وإذ يضع في الاعتبار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء الأول من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام وعلى نحو ما أقرها في قراراته ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١) و ٢٠٧٠ (٢٠١٢) و ٢١١٩ (٢٠١٣) و٢١٨٠ (٢٠١٤)، حتى ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦؛

٢ - يقرر أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٣٧٠ ٢ فرداً ومن عنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ ٢ من الأفراد، وهي مستويات القوة التي أوصى بها الأمين العام؛

٣ - يؤكد عزمه على أن ينظر، مستنداً إلى الاستعراض الذي سيجريه بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لقدرة هايتي العامة على كفالة الأمن والاستقرار وعلى أساس الأوضاع الأمنية في الميدان، في إمكانية سحب بعثة الأمم المتحدة والانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في المستقبل لا يبدأ قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، من أجل مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي لتوطيد السلام، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام إيفاد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي، وأن يقدم على هذا الأساس توصياتٍ إلى المجلس بشأن وجود الأمم المتحدة ودورها في المستقبل في هايتي، ويُفضل أن يكون ذلك في غضون ٩٠ يوما من تاريخ تنصيب الرئيس الجديد وأن يتم في أحسن الأحوال بعد تشكيل حكومة جديدة؛

٥ - يؤكد أن أي تعديلات يجري إدخالها على تشكيل قوة البعثة ينبغي أن تستند إلى الحالة السائدة في الميدان، بما يتفق مع قدرة البعثة والشرطة الوطنية الهايتية على حفظ الأمن في سياق العمليات الانتخابية والسياسية الجارية، مع أخذ نتائج التقييم الاستراتيجي الذي يجريه الأمين العام في الحسبان ومراعاة أهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة وتأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي والتطور المتزايد لقدرات الدولة الهايتية، وبخاصة التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤولية الدولة الهايتية عن صون الاستقرار والأمن في البلد؛

٦ - يهيب بالبعثة أن تحتفظ بالقدرة اللازمة لنشر القوات بسرعة وفي جميع أنحاء البلد، بما في ذلك العتاد الجوي المناسب؛

٧ - يؤكد التزامه باتخاذ إجراء في أي وقت من الأوقات من أجل تكييف ولاية البعثة وتعديل مستويات قوتها، متى دفعه إلى ذلك تغير الظروف السائدة في هايتي ولزم الأمر للحفاظ على التقدم الذي أحرزته هايتي صوب تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين؛

٨ - يحيط علما بتنفيذ خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، التي ركزت أنشطة البعثة على مجموعة أساسية من المهام المنوطة بها على النحو المتفق عليه مع حكومة هايتي، ويلاحظ أن البعثة قامت، في ضوء انخفاض قدراتها ولغرض كفالة استمرار التقدم مواكباً لانتقالها إلى فترة ما بعد تركيز الأنشطة، بتحديد أولويات الأنشطة المنوطة بها وأنها ستواصل تركيز مواردها على المجالات ذات الأولوية، مع الانسحاب تدريجيا من المجالات الأخرى بالتنسيق مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين؛

٩ - يُقر بملكية هايتي، حكومةً وشعبا، لجميع جوانب تحقيق الاستقرار في البلد وبمسؤوليتها الرئيسية عنها؛ ويشجع البعثة على مواصلة بذل جهودها لتوفير الخبرات اللوجستية والتقنية في حدود الإمكانيات المتاحة وبما يتفق مع ولايتها، والتنسيق حسب الاقتضاء مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات الأخرى الناشطة في جهود تحقيق الاستقرار، بغية مساعدة حكومة هايتي، حسب طلبها، على الاستمرار في تنفيذ الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية وفي بناء قدرات مؤسساتها على المستويين الوطني والمحلي من أجل زيادة تعزيز قدرة حكومة هايتي على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون على جميع المستويات؛

١٠ - يرحب بعقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥؛

١١ - يحث بقوة الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على أن تعمل متعاونةً دون مزيد من التأخير على كفالة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية، بما في ذلك الانتخابات المفترض إجراؤها منذ وقت طويل، في أجواء من الحرية والنزاهة والشفافية وبمشاركة الجميع، وفقا لدستور هايتي، بغية استئناف عمل الجمعية الوطنية وسائر الهيئات المنتخبة، ويحثّ أيضا الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على تشجيع المواطنين على رفع مستوى مشاركتهم في الجولات الانتخابية المقبلة؛

١٢ - يرحب بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل دعم العملية السياسية الجارية في هايتي؛ ويؤكد من جديد دعوته البعثة إلى مواصلة دعم هذه العملية؛ ويهيب بالبعثة أن تعمل على تقديم المساعدة الانتخابية الدولية إلى حكومة هايتي وتنسيقها، على النحو المناسب، بالتعاون حسب الاقتضاء مع الجهات الدولية صاحبة المصلحة بما فيها منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية؛

١٣ - يؤكد مجددا أن هايتي تمر بمنعطف هام في توطيد الاستقرار والديمقراطية وأن اشتراك قادتها السياسيين وأصحاب المصلحة في الحوار وفي التوصل إلى الحلول التوفيقية أمر له أهمية حاسمة في الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في السنوات الأخيرة، من أجل وضع هايتي بخطى ثابتة على مسار الاستقرار الدائم والتنمية الاقتصادية وتمكين الهايتيين من تولي المزيد من المسؤوليات في ذلك الصدد؛

١٤ - يشير إلى قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) ويشجع حكومة هايتي، بدعم من أصحاب المصلحة المعنيين، على الترويج لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في هايتي وفقا لأحكام دستور هايتي؛

١٥ - يؤكد مجددا أن تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية يُعتبر، في إطار تحسين سيادة القانون في هايتي، أمرا ذا أهمية قصوى بالنسبة لحكومة هايتي لتمكينها من الاضطلاع في الوقت المناسب بكامل المسؤولية عن الاحتياجات الأمنية للبلد، وهو العنصر المحوري لتحقيق الاستقرار الشامل والتنمية مستقبلا في هايتي؛

١٦ - يؤكد من جديد أن بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية يظل مهمةً بالغة الأهمية من مهام البعثة؛ ويطلب إلى البعثة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والعملياتية للشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما عن طريق تجديد جهود التوجيه والتدريب لفائدة أفراد الشرطة والعاملين في المرافق العقابية، بمن فيهم ذوو الرتب المتوسطة؛ ويدعو البعثة إلى مواءمة مهارات أفراد شرطة الأمم المتحدة لدعم تحقيق هذه الأهداف وتوفير المدربين والمستشارين الفنيين المهرة؛

١٧ - يشدد على ضرورة كفالة الدعم الفعال من جانب حكومة هايتي وشركائها الدوليين والإقليميين لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بغية تحقيق الأهداف المتمثلة في بلوغ قوام أفراد الشرطة المنتظمين انتظاما تاما في الخدمة ٠٠٠ ١٥ فرد كحد أدنى بحلول عام ٢٠١٦، وتوفير القدر الكافي من القدرات اللوجستية والإدارية، وإعمال المساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق إجراءات فرز صارمة،

وتعزيز إجراءات الاستقدام والتدريب، وتحسين مراقبة الحدود البرية والبحرية، وتعزيز ردع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

١٨ - يؤكد ضرورة التنسيق الوثيق بين البعثة والجهات المانحة وحكومة هايتي من أجل تعزيز الفعالية والاستمرارية في جهود بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية؛ ويطلب أيضا إلى البعثة أن تيسِّر هذا التنسيق وأن تواصل توفير التوجيه التقني، حسب الطلب، للمشاريع الممولة من الجهات المانحة من أجل إصلاح وتشييد مرافق الشرطة والمرافق العقابية، ولغير ذلك من المشاريع الرامية إلى دعم القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، حسب الاقتضاء؛

١٩ - يشجع البعثة على أن تواصل، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية المختصة، تقديم المساعدة إلى الحكومة من أجل التصدي بفعالية لعنف العصابات، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وبخاصة الأطفال، وكذلك كفالة إدارة الحدود بشكل سليم؛

٢٠ - يشجع السلطات الهايتية على مواصلة إصلاح نظام العدالة باتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك عن طريق الدعم المستمر للمجلس الأعلى للقضاء، بهدف كفالة استقلال المؤسسات القضائية وفعاليتها، ومواصلة معالجة مسألة الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة وأحوال السجون واكتظاظها بالنزلاء، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال قيد الاحتجاز؛

٢١ - يدعو جميع المانحين والشركاء، بمن فيهم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وكذلك فريق الأمم المتحدة القطري، إلى تحسين تنسيق جهودهم والعمل على نحو وثيق مع الحكومة الهايتية من خلال إطارها المتعلق بتنسيق المعونة الخارجية الذي يهدف إلى مساعدةِ الحكومة على كفالة مزيد من الشفافية والملكية الوطنية والتنسيق للمساعدات الأجنبية وتعزيزِ قدرة الحكومة على إدارة المساعدة الخارجية؛

٢٢ - يرحب بتنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين مختلف عناصر وجود الأمم المتحدة في هايتي؛

٢٣ - يطلب إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة، تكملة العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطةٍ أطول أجلا تهدف إلى التحسين الفعلي للأحوال المعيشية للسكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال؛

٢٤ - يطلب إلى البعثة أن تواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تُسهم في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة وتعزز الملكية الوطنية وثقة سكان هايتي في البعثة، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية التي تحددها قيادة البعثة وبما يتسق مع أولويات حكومة هايتي على النحو المناسب؛

٢٥ - يدين بشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بوجه خاص من أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية، وكذلك تفشي اغتصاب النساء والفتيات وغير ذلك من أشكال الاعتداء الجنسي، ويهيب بحكومة هايتي أن تواصل، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال على النحو المبيَّن في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، ويشجع جميع الجهات الفاعلة في حكومة هايتي والمجتمع الدولي والمجتمع المدني على تجديد جهودها الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي والجنساني في هايتي؛ وعلى تحسين معالجة الشكاوى المتعلقة بالاغتصاب وتيسير وصول ضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية إلى العدالة؛ ويحث السلطات الوطنية على تشجيع وضع تشريعات وطنية في هذا الصدد؛

٢٦ - يطلب إلى البعثة أن تواصل اتباع نهج الحدّ من العنف المجتمعي، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، مع التركيز بشكل خاص على الشباب المعرض للخطر والنساء والمشردين والمقيمين في الأحياء المتضررة من أعمال العنف، وأن تكفل أن يكون هذا النشاط منسقاً مع فريق الأمم المتحدة القطري وداعماً لعمل الفريق من أجل بناء القدرات المحلية في هذا المجال مع مراعاة أولويات هايتي؛

٢٧ - يشجع البعثة على أن تواصل مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال، بسبل العمل الشرطي المجتمعي المشترك في المخيمات، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)؛

٢٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأن يواصل إبلاغ المجلس بذلك، ويحث البلدان المساهِمة بقوات وبأفراد شرطة على أن تضاعف جهودها لمنع وقوع حالات سوء السلوك وأن تكفل التحقيق في الأعمال التي يتورط فيها أفرادها ومعاقبة مرتكبيها على النحو الواجب؛

٢٩ - يعيد تأكيد ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان بوصفها عنصرا جوهريا من عناصر البعثة ويقُرّ بأن احترام حقوق الإنسان عنصر جوهري من عناصر تحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما الاهتمام بالمساءلة الفردية عما وقع من انتهاكات جسيمة في ظل الحكومات السابقة، ويحث الحكومة على أن تكفل بدعم من المجتمع الدولي، عند الاقتضاء، تقيُّد الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى توفير الرصد والدعم اللازمين في هذا الصدد؛

٣٠ - يُشجع البعثة على أن تواصل، في إطار ولايتها، الاستفادة من الوسائل والقدرات المتاحة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية تعزيز الاستقرار في هايتي، مع العمل على زيادة امتلاك هايتي لزمام الأمور في سياق خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة؛

٣١ - يطلب إلى البعثة أن تواصل دعم السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى السيطرة على تدفق الأسلحة الصغيرة، وإنشاء سجل للأسلحة، وتنقيح القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وملكيتها، وإصلاح نظام تراخيص الأسلحة، وصوغ وتطبيق عقيدة وطنية للعمل الشرطي المجتمعي؛

٣٢ - يشدد على أهمية القيام بصورة منتظمة وعلى النحو المناسب بتحديث وثائق التخطيط المتعلقة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، مثل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، وأهمية اتساقها مع أحكام جميع قرارات المجلس ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يزود مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بمعلومات وافية عنها في الوقت المناسب؛

٣٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم بالمستجدات بصفة منتظمة وأن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر وقبل تاريخ انتهاء تلك الولاية بخمسة وأربعين يوما على الأقل؛

٣٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تضمين تقاريره تقييما شاملا للحالة في هايتي، مسلطا الضوء على الظروف الأمنية على أرض الواقع مع التركيز بصفة خاصة على قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، وأن يواصل تقديم تقرير مرحلي عن خطة تركيز أنشطة البعثة يرفقه بتقريره المقبل؛

٣٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.